

Distr.
GENERAL

A/50/331
S/1995/656
7 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

البند ٨١ من جدول الأعمال المؤقت*
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا مؤرخا ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ وصادرا عن الحكومة الاتحادية لجمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية.

وسأكون ممتنا لو عممتم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند
٨١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

إن الحكومة الاتحادية تدين أشد إدانة الهجوم المسلح الأخير الذي شنته كرواتيا ضد الشعب الصربي في جمهورية صرب كرايينا، والذي تجاوز باتساعه ووحشيته كافة الأعمال العدوانية التي ارتكبتها كرواتيا حتى اليوم. فما تعرضت له جميع المدن في جمهورية صرب كرايينا من قصف عنيف بالمدفعية والصواريخ يثبت أن أحد الأهداف الرئيسية للهجوم هو إلحاق خسائر كبيرة بالسكان المدنيين.

وإن مما يدعو إلى القلق البالغ حصول الهجوم العام الوحشي في وقت استئناف المفاوضات المباشرة بشأن العلاقات بين كنين وزغرب، وهي المفاوضات التي أعرب فيها الجانب الكراييني عن أقصى استعداداته لإيجاد حل سلمي لمركز كرايينا، وعن قبوله للاتفاق الذي اقترحه الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، في حين رفض الجانب الكرواتي ذلك الاقتراح بطريقة متعجرفة.

ويؤكد موقف كرواتيا العدواني صحة الإنذارات المستمرة التي كانت تصدرها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مفيدة فيها أن وجود القوات النظامية المسلحة التابعة لكرواتيا في البوسنة والهرسك السابقة يشكل انتهاكا فاضحا لقرارات مجلس الأمن، وإن مثل هذا الموقف الذي أبدته كرواتيا إزاء قرارات الأمم المتحدة، والتشجيع الذي يقدمه إليها المجتمع الدولي، يهددان الجهود التي تبذل من أجل وضع حد للأزمة في إقليم يوغوسلافيا السابقة بطريقة سلمية وبوسائل سياسية.

ويشكل الهجوم الذي شنته كرواتيا ضد كرايينا استمرارا لممارسة زيادة حدة التوتر وتصعيد النزاعات العسكرية كلما ظهرت احتمالات جديدة لإحراز تقدم ملموس على مستوى حل الأزمة سياسيا.

وتشير الحكومة الاتحادية إلى أن الأمم المتحدة، من خلال قبولها خطة فانس، تضطلع مباشرة بمسؤولية الأمن المادي وحفظ السلام في إقليم كرايينا، وهي تعتبرها ملزمة بالتصدي لكرواتيا مباشرة وبإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا بأسرع ما يمكن.

وتنبه الحكومة الاتحادية إلى أن مواصلة تشجيع سلوك كرواتيا العدواني سيرسخ القناعة بأن أطراف النزاع تعامل بطريقة غير متساوية، وبأن المجتمع الدولي يمضي في اتباع سياسة القياس بمكيالين. وأن الشعب الصربي في جمهورية صرب كرايينا، الذي يتعرض لهجوم جرى دون استفزاز، يمتلك حقا مشروعاً في الدفاع عن نفسه، ومن واجب المجتمع الدولي حمايته.

وتطلب الحكومة الاتحادية إلى مجلس الأمن أن يتقيد، على نحو متماسك، بقراراته الخاصة ذات الصلة التي تحظر أن توجد في أراضي البوسنة والهرسك السابقة قوات مسلحة تابعة لدول أخرى، وأن

يتخذ تدابير عاجلة وفعالة لإجبار كافة القوات العسكرية النظامية وشبه العسكرية التابعة لكرواتيا على الانسحاب من البوسنة والهرسك السابقة ومن أراضي جمهورية صرب كرايينا.

وتكرر الحكومة الاتحادية أيضا، في هذه المناسبة، إعرابها عن التزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التام بحل سياسي لجميع المشكلات التي تتكون منها هذه الأزمة، بما فيها كافة المسائل المتعلقة بالعلاقات بين كنين وزغرب.

وانطلاقا من الافتراض الذي مفاده أن هذه القناعة موجودة أيضا لدى غالبية المجتمع الدولي، وفي طليعتها الأمم المتحدة، تطلب الحكومة الاتحادية إلى مجلس الأمن أن يأمر بوقف كافة العمليات الحربية على سبيل الاستعجال، وأن يضمن انسحاب القوات المسلحة الكرواتية إلى الخطوط الفاصلة، المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يوجد أيضا الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين.

— — — — —